Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

استراتيجية ادارة الفرص والتهديدات لتحقيق التنمية المستدامة بالمعاهد الفنية المتوسطة

حالة دراسية مقابلة مع السيد مدير ادارة مكتب المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته

المؤلف [1] أ. احمد محمد رزق المؤلف [2]. د. نوري صالح عامر

قسم الهندسة الميكانيكية– كلية العلوم التقنية –مصراته – ليبيا

قسم العلوم الإدارية والمالية – المعهد العالي للعلوم والتقنية– تاورغاء –ليبيا

ben.rzg01@gmail.com

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص

هدفت الدراسة الى معرفة استراتيجية الفرص والتهديدات لإدارة مكتب المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته اتجاه تحقيق التنمية المستدامة، يشير العنصر الرابع الى التعليم الجيد من خلال ممارسات الادارة وتطبيقاتها للمتدربين، مع الأخذ في الاعتبار المساوة بين الجنسين (الطلاب والطالبات).

استخدم الباحثان منهجاً وصفياً تحليلياً باستخدام البيانات المستخرجة من سجلات ادارة المعاهد المتوسطة ببلدية مصراته، بما في ذلك عدد المعاهد الفنية ضمن النطاق الاداري للبلدية، والتي تم توزيعها بشكل مناسب بما يتماشى مع الكثافة السكانية، كذا اجراء مقابلة مع السيد مدير ادارة مكتب المعاهد الفينة المتوسطة ببلدية، وكانت اسئلة الحوار تتمحور ضمن موضوع الدراسة وتتكون من ستة محاور مختلفة.

من نتائج الدراسة أن هناك عدة فرص يمكن ان تسعى ادارة المعاهد لتحقيقها؛ من خلال الشراكة مع الشركات الصناعية والانتاجية والادارية في البلدية لتحسين مخرجاتها لسوق العمل، وكذلك تنوع التخصصات الهندسية يؤذي لتنوع الخرجين لسوق العمل من الجنسين. ومن التحديات التي تواجه ادارة المعاهد عدم كفاية المناهج لتعكس التقدم التكنولوجي والتقني، وتقادم الآلات والمعدات المتاحة لديها. واوصت الدراسة بالعمل على تغيير النظرة المجتمعية لخريج التعليم الفني المتوسط باستخدام الوسائل الاعلامية، والمؤتمرات، وورش العمل التي تستهدف الفئات المجتمعية، وكذلك العمل على اصدار وتفعيل القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم الفني المتوسط، الدفع بالخرجين الانشاء مشاريعهم الخاصة من خلال الدعم المالي والاستشاري من الدولة.

Abstract

The study aimed to identify the challenges and opportunities facing the administration of the Office of Intermediate Technical Institutes in Misrata Municipality in achieving sustainable development. The fourth element refers to quality education through management practices

and their applications for trainees, taking into account gender equality (male and female students).

The researchers used a descriptive analytical approach using data extracted from the records of the Administration of Intermediate Technical Institutes in Misrata Municipality, including the number of technical institutes within the municipality's administrative jurisdiction, which were appropriately distributed in line with population density. They also conducted an interview with the Director of the Administration of Intermediate Technical Institutes in the municipality. The interview questions revolved around the study topic and consisted of six different axes.

The study concluded that there are several opportunities that the administration of the institutes can seek to achieve, through partnerships with industrial, production, and administrative companies in the municipality to improve their outputs for the labor market. Furthermore, the diversity of engineering specializations contributes to the diversity of graduates entering the labor market, both male and female. Among the challenges facing the administration of the institutes are the inadequacy of curricula to reflect technological and technical progress, and the obsolescence of the machinery and equipment available. The study recommended working to change the societal perception of intermediate technical education graduates by using the media, conferences, and workshops targeting community groups. It also recommended working to issue and implement laws and regulations specific to intermediate technical education, and encouraging graduates to establish their own projects through financial and advisory support from the state.

الكلمات الافتتاحية: ادارة مكتب المعاهد الفنية المتوسطة، التنمية المستدامة، التعليم التقني والفني، استراتيجية الفرص والتهديدات.

مقدمة.

يُعد التعليم التقني والفني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لدخول سوق العمل والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعهم (عبد المالك وآخرون 2014، ص4). إن مؤسسات التعليم التقني هي أدوات رئيسية لتكوين الموارد البشرية المدربة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من البطالة، ويرفع من مستوى معيشة الفرد.

يُشكل التعليم جوهر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث خصص له الهدف الرابع، الذي يهدف إلى ضمان تعليم جيد وشامل للجميع (اليونسكو، 2021، ص2). يتطلب تحقيق هذا الهدف دمج مفاهيم الاستدامة في كل جوانب العملية التعليمية، من المناهج إلى التقييم، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الخليج والتنمية، 2024، ص2).

يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تمكين الأفراد من مواجهة التحديات العالمية (الربيعي وآخرون، 2018، ص7). تلعب اليونسكو دوراً محورياً في تشجيع إعادة توجيه تدريب المعلمين لتضمين هذه المفاهيم، حيث يمكن للتعليم أن يُحدث تحولاً كبيراً نحو مجتمعات أكثر استدامة. إن التعليم التقني

أساسي في تأسيس قاعدة صناعية متقدمة، ويزود سوق العمل بكفاءات مدربة، مما يجذب الاستثمارات ويحد من البطالة (الصغير، 2020، ص3).

تتبع إدارة مكتب المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراتة، لوزارة التعليم التقني والفني، وتشرف على 18 معهداً. تضم هذه المعاهد 1140 مدرباً و3320 طالباً وطالبة، وخرّجت في العام 2023–2024م 506 فنياً في 22 تخصصاً مهنياً.

مشكلة الدراسة.

يُعتبر التعليم التقني الركيزة الاساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، كونه يمثل الممر الذي يربط بين رأس المال البشري واحتياجات سوق العمل الضرورية لتحقيق التنمية، كما ذكرت الدراسة التي قام بها عبدالله في العام 2017 [عبدالله، 2017، ص4]. تجد أن هذه الضرورة تبرز بشكل خاص في مدينة مصراتة، التي تتمتع بمكانة اقتصادية فريدة ومؤثرة على المستوى الوطني.

لم يعد يكفي أن تكون المعاهد الفنية بالمدينة مجرد مراكز لتدريس المناهج التقليدية. بل يجب أن تتحول إلى مراكز حيوية للابتكار والتطوير وقادرة على إعداد أجيال من الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءات والأدوات اللازمة لدفع عجلة التنمية والاقتصاد نحو آفاق جديدة ومستدامة. من خلال إطار منهجي متكامل يربط بشكل وثيق بين العوامل الأساسية المؤثرة على واقع التعليم التقني والذي يجمع بين ديناميكية الاقتصاد المحلي، ومتطلبات المهارات المستدامة، وحلول الثورة الصناعية. إن العائق الرئيسي لا يكمن في غياب الكوادر، بل في ضعف الروابط المنهجية بين المعاهد الفنية وديناميكيات الاقتصاد المحلي؟

فرضيات الدراسة.

تفترض هذه الدراسة أن إدارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراتة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

1) وجود علاقة إيجابية بين توفير فرص التعليم المهني للجنسين وارتفاع معدلات توظيف النساء في قطاعات مهنية متنوعة.
2) وجود علاقة سببية بين الشراكات الفعّالة مع القطاعين العام والخاص، وبين تحسين جودة التعليم المهني وتلبية احتياجات سوق العمل.
3) وجود علاقة مباشرة بين تنوع التخصصات المقدمة (خاصة في المجالات التكنولوجية) وبين معدلات توظيف الخريجين ونجاحهم المهني.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

1. دراسة حديثة تتناول التعليم التقني والفني في المعاهد المتوسطة.
2. تُسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه إدارة المعاهد.
3. تُبين دور المعاهد الفنية في تزويد سوق العمل بالكفاءات المدربة.

منهجية الدراسة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات من خلال السجلات المتوفرة لذا ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته، واجراء مقابلة مع السيد مدير ادارة المعاهد المتوسطة الفنية ببلدية بتاريخ 2025/02/26م، التي تعتبر المحور الاساسي في ربط الدراسة بالجانب العملي، حيث توفر رؤى نوعية مباشرة من صانع القرار حول التحديات والفرص والاستراتيجيات المتبعة. ومن خلال صياغة أسئلة بحثية رئيسية وفرعية يسعى الباحثان الإجابة عليها. الجدول (1) يوضح المحاور الرئيسية والفرعية للمقابلة.

ت	المحور الرئيسي	الاسئلة الفرعية
1	الرؤية	2
2	التحديات	7
3	الفرص	5
4	التعليم والتدريب	3
5	المشاركة المجتمعية	2
6	النظرة المستقبلية	3

متغيرات الدراسة:

الشكل (1) يوضح متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل: إدارة الفرص والتهديدات

المتغير الفرعي الأول. استراتيجية إدارة الفرص.

المتغير الفرعي الثاني. استراتيجية إدارة التهديدات.

المتغير التابع: تحقيق التنمية المستدامة

المتغير الفرعي الاول. البعد الاقتصادي.
المتغير الفرعي الثاني. البعد الاجتماعي.
المتغير الفرعي الثالث. البعد البيئي.

الشكل (1) يوضح متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة.

1. ليلى التليلدي 2024 حللت دور القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم التقني بليبيا. كشفت الدراسة عن ضعف التعاون بين القطاعين، مما أدى إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. أوصت بتعديل التشريعات لتحفيز الاستثمار الخاص وتحسين المناهج.
2. Osias Kit 2023 بحثت هذه الدراسة دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الفلبين. أكدت على أهمية تحديث المناهج، والاستثمار في البنية التحتية، وإقامة الشراكات مع الصناعة.
3. عماد وآخرون 2023 استهدفت الدراسة مواجهة تحديات تغير المناخ في فلسطين عبر برامج التعليم المهني والتقني. أشارت إلى أن المناهج الحالية لا تواكب هذه التحديات وأوصت بتحديثها وتعزيز العلاقة بين التعليم المهني والنمو المستدام.
4. وشوش 2023 بيّنت هذه الدراسة مساهمة الجامعات الحكومية بليبيا في التنمية المستدامة، وخلصت إلى أن كلية الاقتصاد تساهم بشكل كبير في تحقيق مبادئها.
5. إسماعيل 2022 تناولت الدراسة دمج التنمية المستدامة في التعليم الثانوي الصناعي بمصر، وأوضحت أن التعليم يواجه تحديات في تأهيل الخريجين لسوق العمل، مؤكدةً أن دمج التنمية المستدامة يتطلب تعاونًا وجهودًا متضافرة.
6. الصغير 2020 حللت الدراسة دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، ووجدت أن هذا الدور محدود بسبب فصل السياسات التعليمية عن خطط التنمية. أوصت بضرورة مواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة.

تتجه معظم الدراسات السابقة، محلياً ودولياً، نحو استكشاف دور التعليم التقني والفني في التنمية المستدامة من منظور عام، مع التركيز غالباً على المؤسسات الجامعية واستخدام المنهجية الكمية عبر الاستبيانات. وتتميز هذه الدراسة الحالية بتخصيصها لمنهج مختلف، حيث تتناول دور خريج المعاهد المتوسطة التقنية والفنية تحديداً، مستطلعةً الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجهه في سياق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الدراسة على منهج وصفي نوعي من خلال إجراء مقابلة شخصية مع مدير المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته.

وعلى الرغم من هذا التباين في النطاق والمنهج، فإن جميع الدراسات، بما فيها الدراسة الحالية، تتفق على أن التعليم التقني بمختلف مستوياته يمثل الجانب الاساسي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إعداد وتأهيل الكوادر المهنية اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل.

التعليم التقني والفني.

يمثل التعليم التقني والفني أحد الجوانب الرئيسية في بناء الأمم، فهو ليس مجرد مسار تعليمي، بل هو محور التنمية الذي يغذي استراتيجيات الموارد البشرية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، ويعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومشاريع التحديث والتصنيع. كما أنه يساهم بفعالية في تعزيز القطاع الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري، مما يجعل منه قوةً لا غنى عنها في مسيرة تقدم المجتمعات (عيد، 2022، ص36).

على الرغم من هذه الأهمية القصوى، إلا أن الواقع يهمس بنقصٍ في الإقبال، حيث لا يستقطب التعليم المهني المتوسط سوى 17%من حملة الشهادة الإعدادية (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي 2024، ص39). هذا التحدي يستدعي تحركاً واعياً، يبدأ بإعادة صياغة النظرة المجتمعية للتعليم التقني والفني، بحيث يتحول من مجرد درع لمواجهة البطالة إلى قوة تنافسية حقيقية للدولة. كما يتطلب هذا التحول دمج غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشكل عضوي في سياسات التعليم الوطنية، وعدم عزلها في مسارات متوازية (الدليل التقني، اليونسكو تعميم الهدف الرابع حتى 2030، ص14). ولتحقيق هذه القفزة النوعية، يجب اتباع خطوات واضحة تتجلى معالمها في عدة محاور أساسية:

1. المناهج. إعادة النظر في المناهج لتكون جسراً يربط بين أحدث التطورات في سوق العمل، مع تحقيق توازن دقيق بين المعارف الفنية والمهارات التكنولوجية والعامة.
2. التنسيق. ضرورة تظافر الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، من الحكومة التي توفر الدعم المالي، إلى المهنيين والممارسين الذين ينسجون خيوط العلاقة بين النظرية والتطبيق. (مصباح، 2022، ص197).
3. التدريب الميداني. تفعيل دورات وبرامج تدريبية في الوحدات الصناعية والإنتاجية، مما يضمن أن تتطور المعاهد التقنية مع سرعة التكنولوجيا.
4. التحفيز الحكومي. على الحكومة أن تستنهض الهمم وتجمع الشركات الصناعية والإنتاجية مع المعاهد التعليمية لتعزيز هذه البرامج.

5. المشاركة المؤسسية. يجب على الشركات أن تتبنى دوراً أعمق يتجاوز المسؤولية الاجتماعية، ليشمل تدريب المدربين، والاستفادة المباشرة من خريجي المعاهد من خلال إعادة تدريبهم على التكنولوجيا الحديثة، مما يعود بالنفع على المجتمع بأسره.

وتتعدد الرؤى وتتفق على جوهر التعليم التقني والفني، فهو مصطلح شامل يلامس جوانب العملية التعليمية التي تدمج دراسة التكنولوجيا والعلوم ذات الصلة مع اكتساب المهارات العملية والمعارف التطبيقية (عيد، 2022، ص7). إنه نتاجُ نشاط مشترك يهدف إلى تحسين المجتمع من خلال تزويد الأفراد بالخبرات والقدرات التي تؤهلهم لتأمين وظائف أو الاعتماد على أنفسهم (التليادي، 2024م، ص7). هذا النوع من التعليم الذي يلتحق به الطلاب بعد المرحلة الإعدادية للحصول على شهادة الدبلوم المتوسط (جمعة، 2020، ص10)، يمثل الأساس لتطوير الأفراد وبناء ثروة المجتمع الحقيقية المتمثلة في موارده البشرية المدربة (الكدش واخرون، 2022، ص6)، وتأهيلهم للعمل في مجالات حيوية مثل الهندسة، والزراعة، والفنون التطبيقية، والتجارة (اسماعيل، 2022، ص10).

التعليم التقني والتدريب المهني في ليبيا.

تترسخ جذور التعليم المهني في ليبيا منذ عام 1898، مع إرساء حجر الأساس لمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي أدت دوراً رائداً في صقل مهارات المتدربين الحرفية. وقد شهد هذا القطاع تطوراً متسارعاً، ففي عام 1952، وبدعم من الأمم المتحدة، افتتحت الكلية الفنية ومراكز التدريب المهني في طرابلس وبنغازي. ثم تبعها تأسيس المعهد المتوسط للهندسة التطبيقية عام 1958، الذي توسعت مدة دراسته من ثلاث إلى أربع سنوات بحلول عام 1967م. وبلغ الاهتمام بالتعليم التقني والمهني ذروته في عام 1969، حيث تم اعتباره ركيزة أساسية في الفلسفة التعليمية الليبية، مما أرسى له أسساً تربوية وفلسفية متقدمة. يهدف هذا التوجه إلى تحقيق غايات نبيلة (ابوجلال، 2023، ص56)، أبرزها:

1. إعداد فنيين مؤهلين علمياً ومهنياً على أعلى مستوى.
2. تنمية القدرات التقنية اللازمة لتشغيل وصيانة المعدات الحديثة.
3. الارتقاء بالمهارات الفنية للقوى العاملة لزيادة الإنتاجية.
4. ترسيخ التقنية وتطويرها محليًا.
5. تأهيل المدربين ورفع كفاءاتهم.
6. نشر الوعي والثقافة المهنية في المجتمع لمحو الأمية المهنية.

أهمية التعليم التقني والفني كمحرك التنمية المستدامة.

تتزايد أهمية التعليم التقني والفني في عصرنا الراهن، الذي يتسم بالعولمة والتحولات التقنية المتسارعة، مما يستدعي إعادة النظر في استراتيجياته لتتوافق مع احتياجات المجتمعات (الشريف، 2021، ص10). إن الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم يعد استثماراً مستداماً لرأس المال، إذ يؤدي إلى إعداد كوادر فنية قادرة على تحقيق معدلات إنتاجية عالية (ابوجلال، 2023، ص47). ويعد التعليم التقني محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة (عبدالسلام، 2022، ص288) من خلال عدة جوانب محورية.

1. تعزيز الاقتصاد المحلي. يساهم في تطوير التكنولوجيا وتوفير العملة الأجنبية عبر الاستغناء عن استيراد الآلات.
2. تحفيز النمو. يطلق العنان لقدرات الأفراد على المساهمة في المجتمع، ويحفز التنمية الصناعية والاقتصادية.
3. استدامة الموارد البشرية. يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة عبر الحفاظ على الكفاءات المحلية ومنع هجرة الأدمغة.
4. مكافحة البطالة. يقلل من نسب البطالة ويخفف الاعتماد على الوظائف الحكومية، مانحًا الأفراد مهارات الاعتماد على الذات.
5. حصن للمجتمع. يسهم في معالجة القضايا الاجتماعية مثل الانحراف والجريمة من خلال توجيه طاقات الشباب نحو التدريب المهني المثمر.

فوائد التعليم المهني والتقني.

يُعَدُّ التعليم المهني والتقني بمثابة جسر العبور نحو المستقبل يعبر بالشباب من مقاعد الدراسة إلى رحاب العمل، فهو يفتح لهم أبواباً واسعة من الفرص المباشرة فور تخرجهم، من خلال تزويدهم بحصن من المهارات العملية التي تلامس احتياجات سوق العمل المتجددة (Osias. 2023.pa6) . ومن فوائد التعليم المهني والتقني:

1. آفاق مهنية رحبة. يمنح هذا النوع من التعليم الأفراد جناحين ليحلقوا في سماء سوق العمل، فيكتسبون مهارات تمكّنهم من الانخراط في مهن متعددة، مما يثري سجلهم الوظيفي ويزيد من فرصهم في الحصول على وظائف أفضل.

2. محرك للتنمية الاقتصادية. ينهض التعليم المهني والتقني بدور حيوي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ويعزز من قدرته على المنافسة في المضمار العالمي، فتدور معه دواليب التنمية بفعالية.

3. قوة للابتكار. عندما تُغذى العقول بالمعارف والمهارات الحديثة، فإنها تتحول إلى منارة تضيء دروب الابتكار والتطور التكنولوجي، فتُبدع حلولاً جديدة للتحديات الراهنة.

4. رفع مستوى المعيشة. إنّ الارتقاء بالمهارات يترجم إلى زيادة في الدخل، مما ينعكس إيجاباً على حياة الأفراد ويجود من مستوى معيشتهم.

5. التقليل من البطالة. إنه الدرع الواقي الذي يحارب شبح البطالة، فبتزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة، يصبحون أصولاً بشرية قيمة تساهم في النمو الاقتصادي، وينعمون باستقرار مالي يفتح لهم أبواب العيش الكريم.

6. طريق للتميز والتفوق. يهيئ هذا المسار للأفراد بيئة خصبة لزراعة بذور التميز والتفوق، فبصقل مهاراتهم، يمكنهم أن يصبحوا خبراء في ميادينهم، ويحققوا أداءً لافتاً يميزهم عن غيرهم.

7. تنمية لقوة العمل. هو المصباح الذي ينير درب القوى العاملة، فيمنحها المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة بفعالية في سوق العمل، ويعزز من إمكانياتهم للتقدم المهني.

8. سد الفجوة في سوق العمل. يعمل التعليم المهني والتقني كجسر يربط مخرجاته باحتياجات السوق، فيضمن تدفق الموارد البشرية المؤهلة التي تطلبها الشركات والمؤسسات.

تحديات تواجه مسار التعليم التقني.

على الرغم من دوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة (غميض واخرون، 2024، ص2)، إلا أن التعليم

التقني في ليبيا يواجه عقبات تحول دون تحقيق كامل إمكانياته، مما أدى إلى ضعف إقبال الشباب عليه (الخلاص واخرون، 2023، ص16)، ومن أبرز هذه العقبات:

1. ضبابية الرؤية المجتمعية. لا يزال المجتمع ينظر بعين قاصرة إلى هذا المسار، ويغيب عنه إدراك قيمته الحقيقية ودوره في بناء اقتصاد ومجتمع قوي، ويرجع ذلك إلى غياب التوجيه والإرشاد المهني الفاعل في المؤسسات التعليمية والإعلامية.

2. انفصال المناهج عن الواقع. تعاني المناهج من ضعف صلتها بمتطلبات المهن السائدة، مما يجعل الخريج يحمل شهادة لا تتناغم مع واقع سوق العمل، فيبقى عاجزاً عن تلبية احتياجاته (الطويشي، 2013، ص4).
3. غياب التكامل مع سوق العمل. يفتقر النظام إلى التنسيق الفعال بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، فلا توجد خطة وطنية واضحة تستفيد من هذه الكوادر، سواء بتشجيعهم على إطلاق مشاريع صغيرة أو بدمجهم في المؤسسات العامة.
4. نقص في الموارد البشرية واللوجستية. هناك فجوة واضحة بين أعداد المدربين وعدد المعامل والورش، إضافة إلى ضعف التجهيزات والمعدات، مما يلقي بظلاله على جودة التدريب العملي.
5. خيبة أمل الخريجين. يشعر غالبية الخريجين بعدم الرضا عن تعليمهم وتخصصاتهم، ويرون أن النظام لا يؤهلهم للعمل اللائق في سوق متغيرة، وأن شهاداتهم لا تحمل قيمة اقتصادية تضاهي قيمتها الرمزية (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2024، ص14).

إنّ هذا الواقع يفرض على المجتمع ضرورة إعداد جيل من الكوادر البشرية القادرة على التكيف مع عالم دائم التغيير، وذلك عبر تبني سياسات حاسمة وواضحة لتطوير التعليم التقني والفني، بما ينسجم مع طموحات الأجيال القادمة (العكش واخرون، 2020، ص6).

التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة ليست مجرد مفهوم اقتصادي أو بيئي، بل هي ميثاق شريف بين الحاضر والمستقبل، ورؤية نبيلة تسعى لبناء حاضر مزدهر دون أن تستنزف حقوق الأجيال القادمة. لقد وُصفت بأنها بناءٌ شامخٌ يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون أن يمس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها (الكاسح، 2022، ص10).

إنها عملية متكاملة الزوايا، تسعى لتحقيق توازن دقيق بين النمو الاقتصادي، الذي يُترجم إلى زيادة في الإنتاجية وتحديث للمؤسسات، والعدالة الاجتماعية، التي تضمن المساواة للجميع، والإشراف البيئي المسؤول، الذي يقي ثرواتنا الطبيعية من التدهور (عيد، 2022، ص3؛ اندش، 2022، ص6). وقد عرّفتها منظمة الفاو بأنها الحارس الأمين على قاعدة الموارد الطبيعية، الذي يوجه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن استدامة تلبية الحاجات البشرية لكل الأجيال (الكاسح، 2022، ص10).

التعليم الفني بوصلة نحو المستقبل المستدام.

ولأن التنمية المستدامة رحلة وليست وجهة، فإن التعليم الفني هو البوصلة التي تهدينا في مسيرتها. إدراكاً لأهمية هذا الدور، أطلقت اليونسكو برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة بهدف تسريع وتيرة التقدم في هذا المجال، ليصبح التعليم أداةً فاعلةً في كل مسارات الحياة (اليونسكو، 2021، ص4). ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر جهوداً منسقة على مختلف المستويات:

على الجانب المحلي، نحتاج إلى:

1. تمكين المعلمين. تفعيل برامج بناء القدرات للقائمين على العملية التعليمية، ليكونوا قادةً للتغيير.
2. إثراء المناهج. رفع جودة المناهج الدراسية والكتب المدرسية، للتأكد من قدرتها على غرس قيم التنمية المستدامة.
3. غرس ثقافة التعلم مدى الحياة. زيادة الاهتمام بالتعلم المستمر، ليكون المعرفة نهج حياة.
4. مدّ جسور الخبرات. تبادل التجارب الناجحة ونقلها، لتتراكم المعرفة وتتجدد.

أما على الجانب الإقليمي، فنحتاج إلى:

1. توطيد التعاون المعرفي. دعم عمليات التعلم بين الدول لتبادل أفضل الممارسات.
2. استثمار الاستراتيجيات الفعالة. الاستفادة من برامج الاستراتيجيات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.
3. توسيع دائرة الشراكة. زيادة التعاون بين منظمات المجتمع المحلية والإقليمية لنقل الخبرات والتجارب (عيسى وآخرون، 2023، ص7).

الية دمج الاستدامة في التعليم:

التعليم والتنمية المستدامة هما عنصران مترابطان بشكل وثيق، حيث يلعب التعليم دورا حاسما في تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل. فالتعليم يعزز الوعي والمعرفة، ويمكنه تمكين الأفراد بالمهارات الضرورية للمشاركة في بناء مجتمعات قوية ومستدامة (شركة الخليج للتنمية والتدريب، 2024، ص4). إن دمج الاستدامة في جوانب التعليم يتطلب:

1. تعزيز وعي الطلاب بأهمية الاستدامة من خلال إدراجها في جميع المواضيع الدراسية بشكل شامل.
2. تشجيع المدارس على اتباع مبادئ الاستدامة في إدارتها اليومية، مثل التوفير الطاقة وإعادة التدوير.

3. تشجيع المشاركة النشطة للطلاب في مشاريع تعليمية تتعلق بالاستدامة وتحفيزهم على تطبيق المفاهيم النظرية في الواقع.

كما أن تأثير التعليم على التنمية المستدامة يحقق ما يلي (الصغير،2020، ص5):

أ. التنمية الاقتصادية: يعزز التعليم قدرة الفرد للوصول إلى فرص العمل، ويساهم في تعزيز ابتكاره وريادة الأعمال، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

ب. التنمية الاجتماعية: يمكن للتعليم تعزيز المساواة وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الفرد وتعزيز حقوقه.

ج. تعزيز الوعي البيئي: يمكن للتعليم توعية الفرد بأهمية حماية البيئة والاستدامة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

إدارة المعاهد المتوسطة الفنية والتقنية ببلدية مصراته.

المعاهد المتوسطة في ليبيا هي مؤسسات تعليمية تهدف إلى تقديم تعليم مهني وتقني للطلاب بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي. تركز هذه المعاهد على تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة للعمل في مجالات متنوعة، وتتميز المعاهد المتوسطة بتقديم برامج دراسية تستمر إلى ثلاث سنوات، تشمل الدراسة النظرية والتطبيق العملي. تهدف هذه البرامج إلى تأهيل الطلاب لسوق العمل، مما يساعد في تقليل معدل البطالة وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات. ويوجد ببلدية مصراته عدد 18 معهدا فنيا متوسطاً يقوم بتدريس الطلاب في مختلف التخصصات المهنية في الشقين النظري والتطبيقي، ومن خلال السجلات بإدارة المعاهد الفنية المتوسطة الجدول (03) يوضح عدد الخرجين (طالب وطالبة) خلال الفترة الزمنية ما بين عامي 2013-2024م.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
عدد الخرجين	741	600	506	438	456	423	482	558	678	524	443	506	5815

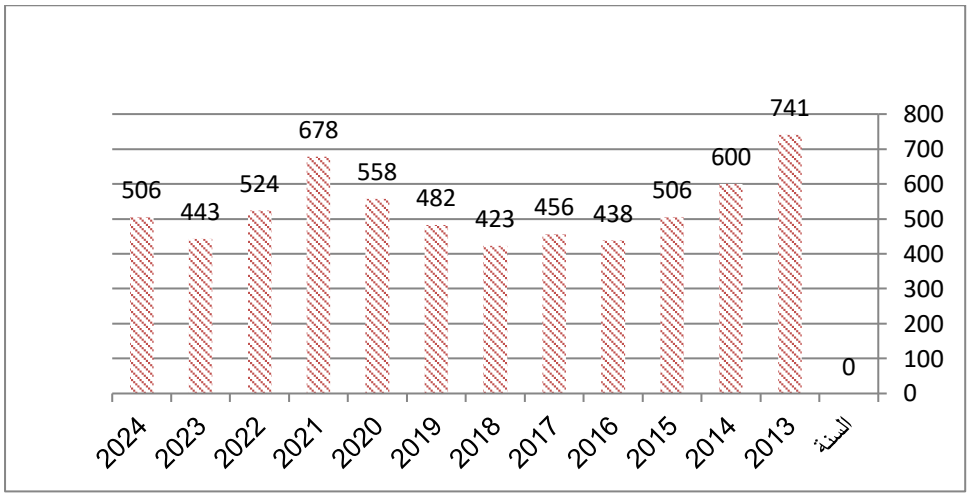

من اعداد الباحثان من سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته

نلاحظ من الجدول والشكل نظرة شاملة على تطور عدد الخريجين على مدى سنوات الدراسة، مما يساعد في فهم التوجهات التعليمية والاقتصادية. وأن هناك تغيرات واضحة في عدد الخريجين على مر السنوات، مما قد يشير إلى عوامل مختلفة مثل التغيرات في سياسات التعليم أو الطلب على التخصصات. وبرغم الانخفاضات يبدو أن هناك استقرارا نسبيا في عدد الخريجين في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى إمكانية تحسين نظام التعليم أو زيادة الطلب على الخريجين. كما يعتمد هذا ايضا على القدرة الاستيعابية للبنية التحتية، ونلاحظ ان اعدد الخرجين بلغ 5815 طالب وطالبة في مختلف التخصصات التقنية الفنية.

المساوة بين الجنسين.

الجدول(04) يوضح عدد الطلبة والطالبات الدارسين بالمعاهد الفنية المتوسطة في السنوات الدراسية الثلاثة (سنة اولى –سنة ثانية – سنة ثالثة) للعام الدراسي 2025/2024م من خلال سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراتة.

الجنس	ذكور	اناث
العدد	2643	677
المجموع	3320	

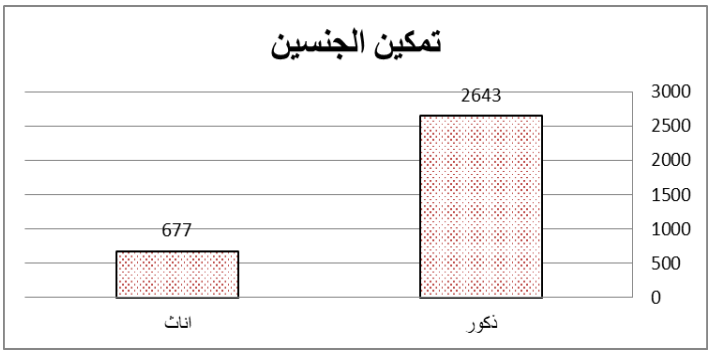

من اعداد الباحثان من سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته

نجد ان الفارق عند تمكين الجنسين في التعليم التقني والفني بين عدد الذكور والإناث هو 1966، مما يشير إلى أن عدد الذكور أكثر بكثير من عدد الإناث في هذه البيانات. وهذا التفاوت قد يعكس عوامل اجتماعية أو ثقافية سائدة بالمجتمع الليبي، مثل التوجهات السكانية أو اختيارات التعليم أو العمل. كما نجد ان نسبة الذكور تمثل 79.5% من الجنسين في حين ان نسبة الطالبات بلغت 20.5% من الطلاب الدرسين خلال العام الدراسي 2025/2024م.

التخصصات المهنية (التكنولوجي):

الجدول(05) يوضح عدد الطلبة والطالبات ضمن التخصصات الدراسية المهنية بالمعاهد الفنية المتوسطة الـ 18 معهداً في السنوات الدراسية الثلاثة (سنة اولى –سنة ثانية – سنة ثالثة) للعام الدراسي 2025/2024م من خلال سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراتة.

ت	القسم (المهنة)	التخصص التقني	عدد الطلبة	المجموع	النسبة %
1	المدني	الرسم الهندسي المعماري	249	321	0.098
		مساحة الاراضي	72		
2	الحاسب الالي	برمجيات الحاسوب	485	485	0.146
3	الصحية	التمريض	154	154	0.046
4	الادارية والمالية	ادارة الاعمال	188	188	0.056
5	الكهربائية والالكترونية	تمديدات كهربائية صناعية	415	640	0.193
		اجهزة القياس والتحكم	54		

		تمديدات كهربائية منزلية	99		
		نظم الطاقة الشمسية	38		
		نقل وتوزيع القدرة الكهربائية	17		
		نقل وتوزيع القدرة الكهربائية	17		
6	الميكانيكية	ميكانيكا سيارات	234	966	0.291
		اللحام واعمال الصاج	140		
		التبريد والتكييف	310		
		الميكانيكا العامة	156		
		النجارة وتجنيد الأثاث	55		
		ميكانيكا مركبات تقيلة	36		
		سباكة وصهر المعادن	35		
7	البيطرية	البيطرة	13	13	0.0039
8	الزراعية	الانتاج النباتي	07	07	0.0021
9	الفندقة	الايواء	40	40	0.012
10	البحرية	الملاحة والسلامة البحرية	17	17	0.005
11		سنة اولى (عام)	489	489	0.147
	المجموع الكلي		3320		%100

من اعداد الباحثان من سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته

من الشكل نلاحظ ان تخصص التقني والفني بالمهن الميكانيكية الأكثر عددا بواقع 966 طالب، مما يشير إلى اهتمام كبير بهذا المجال. وان التخصص التقني بالمهن الكهربائية والالكترونية يأتي في المرتبة الثانية بـ 640 طالب، مما يعكس أيضا اهتماما ملحوظا في هذا التخصص. فيما يخص تخصص الحاسب الآلي بـ 485 طالب، مما يدل على أهمية هذا المجال في عصر التكنولوجيا. يشير العدد العالي من الطلبة في الأقسام الهندسية (الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية) إلى أهمية هذه التخصصات في سوق العمل.

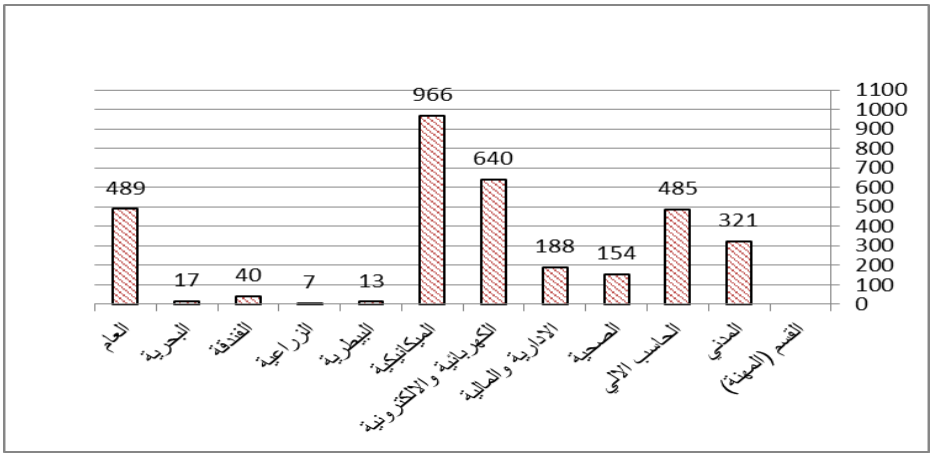

من اعداد الباحثان من سجلات ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته

كما نلاحظ ان الأقسام ذات العدد الأقل من الطلبة هي الزراعية بعدد 07 طلاب فقط، مما قد يشير إلى نقص في الاهتمام أو الفرص في هذا المجال. وكذلك تخصص البيطرية بعدد 13 طالب، وهو عدد منخفض أيضا. اما فيما يخص تخصص البحرية يكون بعدد 17 طالب، مما قد يدل على محدودية الفرص أو الاهتمام في هذا التخصص. هذه الأقسام تحتاج إلى استراتيجيات لجذب المزيد من الطلبة، مثل تحسين البرامج الدراسية أو توفير فرص عمل أفضل.

كما نلاحظ وجود عدد من الطلبة الدارسين في السنة الاولى في القسم المهني ولكن لم يتم اختيار التخصص الدراسي؛ لان هذا يكون في السنة الدراسية الثانية، وهم بعدد 489 طالب.

ومن المهم أن تحافظ المؤسسات التعليمية على توازن بين التخصصات المختلفة لتلبية احتياجات سوق العمل. وكذلك على ادارة المعاهد تعزيز الوعي حول أهمية التخصصات الأقل شعبية. كما يمكن إقامة شراكات مع الشركات لخلق فرص تدريب وتوظيف، مما يزيد من جاذبية التخصصات المختلفة.

الاستنتاجات:

1. على الرغم من الإدراك النظري لأهمية التعليم التقني في التنمية المستدامة، إلا أن الواقع العملي للمعاهد الفنية المتوسطة في بلدية مصراتة يواجه تحديات هيكلية عميقة.
2. أكدت الدراسة أن توفير فرص متساوية في التعليم المهني والتقني لكلا الجنسين يؤدي إلى زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في قطاعات مهنية لم تكن متاحة لها فيما سبق، مما يساهم في تنوع القوى العاملة ويعزز الاقتصاد.

3. تُشكل النظرة المجتمعية المتدنية لخريجي التعليم الفني المتوسط عائقاً كبيراً أمام جذب الطلاب المؤهلين وتأهيلهم لسوق العمل، مما يؤثر سلباً على جودة المدخلات والمخرجات التعليمية، وبالتالي على مساهمة هذا التعليم في التنمية المستدامة.
4. بينت الدراسة أن الشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية تلعب دورا محوريا في رفع جودة التعليم المهني. فمن خلال هذه الشراكات، يتم تحديث المناهج وتوفير التدريب العملي الذي يواكب أحدث التطورات العالمية، مما يضمن أن خريجي التعليم المهني يمتلكون المهارات اللازمة لسوق العمل.
5. يمثل عدم وجود وتفعيل قوانين ولوائح خاصة بالتعليم الفني والتقني تحدياً كبيراً يعيق التخطيط الفعال والتطوير المستمر، مما يؤثر على قدرة المعاهد على الاستجابة بمرونة لمتطلبات التنمية المستدامة.
6. أثبتت الدراسة أن التركيز على التخصصات التكنولوجية والمهنية المتنوعة يقلل بشكل كبير من الفجوة بين المهارات التي يكتسبها الخريجون واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا التوافق المباشر يزيد من فرص توظيف الخريجين ويسرع من نجاحهم المهني.

التوصيات:

1. العمل بشكل عاجل على تحديث شامل للمناهج الدراسية لتتوافق مع أحدث التطورات التكنولوجية ومتطلبات سوق العمل المستقبلية. يتطلب ذلك أيضاً توفير المعدات والآلات التكنولوجية الحديثة في الورش والمعامل، واعتماد أساليب تدريبية متقدمة مثل المحاكاة والتقنية الرقمية لضمان اكتساب الطلاب للمهارات العملية اللازمة.
2. يتوجب على الجهات المعنية، بالتعاون مع وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، إطلاق حملات توعية مكثفة لتغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاه التعليم الفني المتوسط وخريجيه. يجب إبراز الدور الريادي لخريجي التعليم الفني في بناء الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الشباب من الجنسين على الالتحاق بهذه التخصصات.
3. على إدارة المعاهد الفنية المتوسطة تفعيل وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية والإدارية في القطاعين العام والخاص، محلياً ودولياً. تهدف هذه الشراكات إلى توفير فرص التدريب الميداني للطلاب، وتطوير مهارات المدربين، وتبادل الخبرات، وضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

4. من الضروري إصدار وتفعيل القوانين واللوائح التنفيذية الخاصة بالتعليم التقني والفني، بما يضمن تنظيم هذا القطاع، وتحديد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف، وتوفير الدعم اللازم لتطويره وتمكينه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. توفير برامج تدريب وتطوير مستمرة ومكثفة للكوادر التعليمية والمدربين لزيادة قدراتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية والمناهج الحديثة. كما يجب معالجة نقص الكوادر المؤهلة من خلال سياسات توظيف فعالة وجذابة.

6. العمل على زيادة فرص التحاق الإناث بالتعليم التقني والفني من خلال توفير تخصصات متنوعة تتناسب مع اهتماماتهن، وتقديم التوجيه والإرشاد المهني، وتغيير الصور النمطية السائدة حول بعض المهن، لضمان مساهمة جميع أفراد المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1) احمد عيسى الطويسي، الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الاردن، مجلة دراسات العلوم التربوية المجلد 40 العدد 2 لسنة 2013م.
2) المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، ادارة التنمية المجتمعية، التقرير الوطني الاول، 2024/2023م.
3) باسم عيد احمد عيد، دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالشرقية، العدد26، 2022م.
4) بدر حسن الشريف، دراسة تحليلية لدور التدريب التقني والمهني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة SJTVT العدد الثالث لسنة 2021م.
5) جمال صلاح عبد المالك، عمر شنب، محمد جنات، خالد ابوجلالة، حول تطوير نظم ومناهج التعليم التقني العالي. مجلة العلوم والتقنية، 2014م.
6) جمعة مفتاح الكاسح، ابتسام بلعيد مؤمن، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة بني وليد، العدد 23، 2022م.
7) حميدة اندش، نبيلة شرتيل، نسرين شنينة، دور التعليم المدمج في تحقيق التنمية المستدامة لدى طلبة الدراسات العليا، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي، 2024م.
8) شركة الخليج للتعليم والتدريب، كيف يساهم التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، 2024م.
9) عبدالحميد محمد وشوش، دور ادارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادي التنمية المستدامة بليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد 22، 2023م.

10) عبدالعزيز يوسف مصباح، الفجوة بين المهارات العامة والتكنولوجية والمعارف الفنية ومستوى تطورها لذى الطلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية، المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، جامعة مصراته، 2022م.

11) عبدالعزيز نزال البذالي، دور التعليم المهني والفني في تحقيق التنمية الاقتصادية بدولة الكويت، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث، الاصدار 27، 2022م.

12) عبدالناصر بشير الصغير، التعليم في ليبيا طريق تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030م، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد جامعة الزاوية، 2020 م.

13) غادة مرعي بوجلال، المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل، مجلة كلية الاداب جامعة بنغازي العدد56 ديسمبر 2023م.

14) غادة جمال بن اسماعيل، عبدالسلام زهرة الشريف، رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات العليم العالي وسوق العمل، المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي (رهانات الحاضر وافاق المستقبل) جامعة مصراته، 2022م.

15) فاطمة فرج غميض، رباب ميلاد علي، التعليم التقني والتنمية المستدامة (الواقع والتحديات)، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي، 2024م.

16) ليلى ميلاد التليلدي، الشراكة والتمويل بين القطاعين العام والخاص للتعليم التقني والفني في ليبيا: دراسة تحليلية للتحديات والفرص، المجلة الافرواسيوية للبحث العلمي، 2024م.

17) محمد حسن احمد جمعة، متطلبات تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي بمصر على ضوء بعض التوجهات الاستثمارية المعاصرة، جامعة دمياط كلية التربية، المجلة التربوية العدد السابع والسبعون 2022م.

18) محمد رجب علي، التعليم من اجلال تنمية المستدامة مدخل لتطوير التعليم الفني في ضوء خبرات بعض الدول، جامعة اسيوط كلية التربية رسالة ماجستير، 2022م.

19) مرتضى بن حسن أهمية التعليم الفني والمهني وكيفية تغيير النظرة المجتمعية له الأربعاء 22 يناير 2025 جريدة البلاد.

20) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قطاع التربية، التعليم من اجل التنمية المستدامة (شركاء في العمل)، 2021م.

21) مهند اسماعيل الخلاص، وسام يوسف كعبور، الهام بخلف ابو الشواشي، التعليم العالي والتقني في ليبيا (الافاق والتحديات)، مجلة القلم المبين، العدد 15، 2023مم.

22) نجاة عبدالقادر عبدالله، تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا، مجلة كلية التربية جامعة بنغازي، العدد الرابع، 2017م.

23) Hajiya Hauwa Hassan VOCATIONAL AND TECHNICAL EDUCATION: A TOOL FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN NIGERIA Nigerian Journal of Business Education (NIGJBED) Volume 5 No.1, 2018

24) Osias Kit T. Kilag Technical Vocational Education in the Philippines for Sustainable DevelopmentEuropean Journal of Higher Education and Academic Advancement. Volume 1, Issue 2 2023

الملحق: (المقابلة الشخصية).

تم اجراء المقابلة الشخصية مع السيد مدير ادارة المعاهد الفنية المتوسطة ببلدية مصراته الباحث أحمد رزق وذلك يوم الاربعاء الموافق 2025/02/26م على تمام الساعة 10.30 صباحا، بمكتبه.

الأسئلة العامة:

س1/ ما هي رؤيتكم لإدارة المعاهد الفنية والتقنية في سياق التنمية المستدامة؟

ج/ الإدارة هي أداء ووسيلة فعالة وضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي تحتاج إلى جهود كل الإداريين لتحديد الاحتياجات والمشكلات، وتحتاج إلى إداريين لوضع السياسات وتصميم البرامج والمشروعات، وكذلك التخطيط للتنمية وتقديم الخدمات. فقوام التنمية المستدامة هو الإدارة الرشيدة، ونجاحها يضمن نجاح التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

س2/ كيف تقيمون الوضع الحالي للمعاهد الفنية والتقنية في البلدية؟

ج/ تعاني المعاهد من عدم وجود قوانين ولوائح خاصة بالتعليم الفني والتقني وخطة تقوم بدراسة الأهداف التي تنشدها في المستقبل القريب، من حيث تحديث المناهج المواكبة سوق العمل، توفير المعدات والآلات الحديثة، وعدم استخدام نظام التقنية الرقمية والمحاكاة في جل المهن، وعدم إعداد خطة لتدريب وتطوير قدرات المدربين بهذه المعاهد حتى تصل إلى الهدف المنشود.

التحديات

س1/ ما هي أبرز التحديات التي تواجه إدارة المعاهد الفنية والتقنية في الوقت الراهن؟

ج/ هناك العديد من التحديات التي تواجه مكتب المعاهد الفنية المتوسطة مصراتة ومنها:

1) تجهيز مقرات جديدة ومتطورة التدريب.
2) توفير الآلات الحديثة لتدريب في كل المعاهد.

3) توفير مواد الخام ومستلزمات التدريب.
4) تفعيل الدورات الداخلية والخارجية لتطوير قدرات المدربين في مختلف التخصصات وبشكل مستمر.
5) إعداد مناهج تكون في خط موازي لمتطلبات سوق العمل، والميكنة الحديثة وتدريب الكوادر البشرية.

س2/ كيف تؤثر الموارد المالية المحدودة على قدرة المعاهد الفنية والتقنية؟

ج/ بتأكيد محدودية الموارد المالية تشكل عائق أمام المعاهد الفنية المتوسطة، حيث تتسبب في قصور من حيث توفير مواد الخام ومستلزمات التشغيل، وتفعيل النشاطات التعليمية والتدريبية، وكذلك السعي في التعاون مع أشخاص وجهات التي تعمل على التطوير والتدريب من أجل تطوير قدرات المدربين بالمعاهد.

س3/ ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في التحديات التي تواجه المعاهد الفنية؟

ج/ تُعد التكنولوجيا الحديثة شبه غائبة في المعاهد الفنية، رغم أن جل المهن والتخصصات تحتاج إلى هذه التكنولوجيا مثلاً في تخصص الميكانيكا العامة (خراطة) يتم التدريب على الآلات قديمة جدا رغم أن الآلات المستخدمة في سوق العمل حديثة، وكذلك في مجال الكهرباء تخصص التمديدات الصناعية، وفي مجال الدوائر الإلكترونية، حيث تمكنا التكنولوجيا من استخدام برامج بواسطة الكمبيوتر تقوم بتوصيل الدوائر الالكترونية وتنفيذها دون الحاجة للمواد الخام وسلامة التوصيل.

س4/ كيف تؤثر التغيرات التكنولوجية على البرامج التعليمية المقدمة في المعاهد؟

ج/ بتأكيد عند توفير هذه التكنولوجيا سوف تحدث تغييرات إيجابية في العملية التعليمية والتدريبية بالمعاهد مثل استخدام السبورات الذكية وأجهزت العرض والكمبيوتر واستخدام البرامج الحديثة في التصميم الثلاثي الأبعاد والمحاكات وغيرها من البرامج الحديثة التي تسهل عمل وفهم المواد الفنية والمهنية.

س5/ ما هي العقبات التي تواجهها في تأمين التمويل اللازم لتطوير المعاهد؟

ج/ رغم أن التعليم التقني والفني يعد الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها دول العالم في البناء، إلا أنها لا زالت مغيبة في بلادنا، حيث تفتقد لدعم حقيقي للمعاهد خصوصا أن هذا النوع من التعليم يعتمد على الجانب العملي الذي يستلزم آلات ومعدات ومواد خام مستلزمات تشغيل، فالمعاهد تعاني صعوبات في تنفيذ أبسط مشاريع الطلاب وتوفير مستلزمات هذه المشاريع من معدات وقطع مختلفة لتنفيذ فكرة عملية أو توفير أجهزة أو الات في صل الظروف التي تمر بها الوزارة والدعم الضعيف المقارن باحتياجات المعاهد مقارنة بالتعليم العام الذي لا يوجد به الجانب العملي.

س6/ هل هناك نقص في الكوادر التعليمية المؤهلة؟ وكيف تعالجون هذه المشكلة؟

ج/ هناك نقص كبير في الكوادر المؤهلة وذلك بسبب حالات الوفاة والتقاعد الاختياري وتقاعد السن والظروف المرضية وحالات الإنجاب عند معظم المعلمات. ويعود السبب لعدم انسيابية طلب البديل في الوقت المناسب، وجل المتقدمين للعمل هم بدون مؤهلات أو دبلوم خاص الذين يعتذرون عن تدريس أي مادة ويطالبون يعمل إداري.

يتم معالجة المشكلة بتكليف المعلمين والمتدربين بمعدلات أداء أعلى من الطبيعي، حيث يعطى المعلم أو المدرب ثلاث مناهج فما فوق، أو تكليف المعلم أو المدرب بتغطية الحصص في أكثر من معهد مما يعد إرهاق له ونواتجه سلبية أكثر بكثير من الإيجابيات المتحصل عليها، وكلنا أمل في فتح باب التعاقد لكي يتم تغطية العجز القائم بالمعاهد.

س7/ ما هي أكبر التحديات التي تواجهونها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ج/ أكبر التحديات هو استحداث المناهج لجميع التخصصات لتواكب سوق العمل، وفي نفس الوقت تحديث الأجهزة والآلات والمعدات لتنفيذ هذه المناهج، وكذلك تطوير قدرات المعلمين والمدربين بالمعاهد على المناهج المستحدثة حتى تكون مخرجات المعاهد الفنية المتوسطة تليق بسوق العمل ويكون لها دور في الأعمار والبناء.

الفرص:

س1/ ما هي الفرص المتاحة لتعزيز دور المعاهد الفنية والتقنية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ج/ الفرص تكمن في القرارات الحكومية والتي تعنا بالتعليم الفني من حيث الدعم الكبير للنهوض بالمعاهد الفنية المتوسطة وإعداد خطة زمنية لتغيير المناهج وتطوير الورش والمعامل، عندها سوف تكون الفرصة الحقيقية التحقيق التنمية المستدامة.

س2/ كيف يمكن تعزيز الشراكات مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ج/ إن التعاون بين المؤسسات الحكومية سوف يكون له الأثر الايجابي لتحقيق التنمية المستدامة، على سبيل المثال التعاون بين المعاهد الفنية المتوسطة مصراتة مع الشركة الليبية للحديد والصلب من حيث الدعم بالمواد الخام من منتجات الشركة والزيارات الميدانية الطلاب المعاهد في التخصصات التي لها علاقة بالشركة، والمنطقة الحرة مصراتة، والشركة الاشتراكية للموانئ والمجلس البلدي مصراتة ..... الخ.

س3/ كيف يمكن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ج/ من خلال التعاون بتبادل الخبرات والزيارات الميدانية الشركات من قبل طلاب المعاهد للاطلاع على الآلات والماكينات وكيفية عملها وصيانتها، لأن شركات القطاع الخاص دائما تكون أحدث من التي يتدرب عليها طلاب المعاهد.

س4/ هل هناك برامج أو خطط جديدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

ج/ يسعى مكتب المعاهد الفنية المتوسطة مصراتة لخلق قاعدة أساسية من أجل التنمية المستدامة وفق الإمكانيات المتاحة، كتطوير مقدرة الإداريات بالمعاهد على الأعمال الإدارية وتطويرهن على استخدام الكمبيوتر وكيفية التعامل مع الإجراءات الإدارية والتجهيز لدورات التطوير المدربين بالمعاهد بعد انتهاء العام الدراسي.

س5/ هل هناك فرصة لتعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ج/ نعم يوجد مثل هذا التعاون ولكن يتم من خلال وزارة التعليم التقني والفني، على سبيل المثال أقيمة دورة من 2-6 /2025/01م بالمعهد المتوسط للمهن الميكانيكية والكهربائية مصراتة، وهي دورة مقدمة من وحدة الأوزون بوزارة البيئة برعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) في مجال التكييف والتبريد.

التعليم والتدريب:

س1/ هل يتم تحديث المناهج الدراسية كل فترة زمنية لمواكبة التطورات التكنولوجية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل؟

ج/ للأسف لا فهناك مناهج في بعض التخصصات من الثمانيات القرن الماضي وهي متباعدة من مسار سوق العمل على الرغم المطالبة بتحديثها وتغييرها؛ مع العلم أن التحديث يتطلب آلات حديثة ومعدات متقدمة ومتطورة. وكذلك دورات مكثفة للمعلمين والمدربين لزيادة قدرتهم على ما هو جديد ومواكب السوق العمل.

س2/ هل المناهج الدراسية تتماشى واحتياجات التنمية المستدامة؟

ج/ المناهج كما قلنا سابقا قديمة جدا ولا تتماشى مع احتياجات التنمية اليوم فكيف الحال بالتنمية المستدامة.

س3/ ما هي استراتيجيات تحسين جودة التعليم والتدريب في المعاهد الفنية؟

ج/ الاستراتيجيات تكمن في ثلاث محاور رئيسية، ويجب أن يكون في ثلاث خطوط متوازية وهن:

أ. مناهج حديثة تواكب سوق العمل.

ب. آلات متطورة التنفيذ المناهج.

ج. معلمين ومدربين لهم القدرة على تعليم وتدريب هذه المناهج.

المشاركة المجتمعية:

س1/ كيف تشجعون المشاركة المجتمعية في برنامج التنمية المستدامة للمعاهد الفنية والتقنية؟

ج/ يتم ذلك من خلال طرح أهمية المعاهد الفنية المتوسطة في بناء الأوطان عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وصفحة المكتب على صفحات التواصل الاجتماعي، حيث يتم طرح ما تحتاجه المعاهد من أجل تخريج فنيين يساهمون في بناء الوطن الغالي ويحققون الهدف الرئيسي من التنمية المستدامة، وعبر بعض التخصصات التي منها التبريد والتكييف، حيث يقوم طلبة هذا التخصص بإجراء الصيانة الدورية بالمؤسسات والمدارس العامة، وكذلك تخصص التمديدات الكهربائية الصناعية والمنزلية وتخصص اللحام وأعمال الصباح.. الخ.

س2/ ما هو دور المعاهد في رفع الوعي حول قضايا التنمية المستدامة في المجتمع؟

ج/ للأسف في الوضع الحالي والمتمثل في النقص الشديد في الدعم الفني والتطوير لا يمكن للمعاهد تقديم أي أفكار من أجل قضايا التنمية المستدامة، فشغلهم الشاغل هم تقديم ما يمكن تقديمة بالمجهودات الذاتية ومتابعتهم لبعض التغيرات والتطور في سوق العمل ونقله للمتدربين.

التقييم والنظرة المستقبلية:

س1/ كيف تقيمون تأثير المعاهد الفنية والتقنية على التنمية المستدامة حتى الآن؟

ج/ من الناحية النظرية تعد المعاهد الفنية المتوسطة من أهم ركائز التنمية المستدامة، ولكن الواقع العملي وبسبب ما تم ذكره سابقا فإن تأثيرها ضعيف مقارنة ببعض المؤسسات الأخرى.

س2/ ما هي الخطط المستقبلية التي تودون تنفيذها لتعزيز هذا الدور؟

ج/ نحن نعمل على جودة الأداء لمختلف التخصصات بالمجهودات الذاتية، خصوصا في النواحي العملية للتخصصات، وسوف يتم التركيز على زيارات التدريب الميداني لبعض المصانع الخاصة والعامة والتي لها دور كبير في التنمية المستدامة مثل شركة النسيم للصناعات الغذائية، والشركة الليبية للحديد والصلب، حتى تحقق ولو جزء بسيط من أهداف التنمية المستدامة.

كلمة أخيرة:

هل هناك أي أفكار أو رسائل تودون توجيهها للمسئولين أو المجتمع حول دور المعاهد الفنية في التنمية المستدامة؟

ج/ نعم وهي.

أ. تفعيل قانون رقم (21) لسنة 2023م الصادر من مجلس النواب الخاص بالتعليم التقني والفني. واعتماد وتفعيل اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون.

ب. القدرة الاستيعابية للمعاهد الفنية المتوسطة مصراتة محدودة بالرغم من أن عدد الخرجين بالمرحلة الإعدادية كبير جدا وذلك لزيادة السكانية، ولزيادة القدرة الاستيعابية للمعاهد الفنية المتوسطة يجب انجاز المراحل التالية:

1. إنشاء معاهد في بعض الفروع البلدية.
2. إعادة مبنى المعهد المتوسط السياحة والمهن الفندقية من الدخلاء عليهم ليعود لقدرته الاستيعابية الكبيرة.
3. التحوير في مباني بعض المعاهد القائمة الزيادة القدرة الاستيعابية.
4. توفير مدربين مؤهلين بتعليم عالي لزيادة القدرة الاستيعابية للمعاهد.